

وزير التجارة يصدر «لائحة قانون الشركات»

أصدر وزير التجارة والصناعة د.يوسف العلي قرارا وزاريا رقم 287 لسنة 2016 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 1 لسنة 2016 لقانون الشركات التجارية. وكانت «الانباء» انفردت بنشر اللائحة التنفيذية لقانون الشركات في عددها الصادر بتاريخ 7 يونيو الماضي.

عاطف رمضان

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على [www.alanba.com.kw/Business](http://www.alanba.com.kw/Business)

عجز الميزانية تحت السيطرة مدعوما بسياسة مالية ثابتة واحتياطات ضخمة

«الوطني»: نظرتنا إيجابية للاقتصاد الكويتي في 2017

20 ألف وظيفة جديدة للكويتيين

وقد شهد الدخل الأسري من رواتب الكويتيين متانة مسجلا نمواً بنحو 3,3٪ خلال العام 2015، وذلك وفق بيانات الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية. في الوقت نفسه حافظ نمو التوظيف على نموه نسبيا عند 3,1٪ خلال العام 2015. واستمرت الوظائف الحكومية في تشكيل مصدرا هاما لتوظيف الكويتيين، إذ بلغت الوظائف الجديدة للكويتيين ما يصل إلى 20 ألف وظيفة خلال العام وفق تقديرنا.

توقع تقرير «الوطني» ان يبقى قطاع المستهلك مصدرا أساسيا للنمو خلال العامين 2016 و 2017، حيث ساهم كل من ثبات النمو والتوظيف والرواتب في دعم نمو القطاع لاسيما في القطاع الحكومي وبين الأسر الكويتية. ومن غير المحتمل أن يتم خفض الرواتب الحكومية، بينما سيتم تطبيق الإصلاحات على الدعم بشكل تدريجي دون أن يكون لها تأثير يذكر.

الحكومة تطمح لاستثمار 34 مليار دينار

وقد شهدت وتيرة تنفيذ المشاريع تسارعا ملحوظا منذ العام 2013 بعد الركود الذي واجهته سابقا. وقد تمت ترسية عقود في العام 2014 تصل قيمتها إلى 7,5 مليارات دينار و 12 مليار دينار في العام 2015، كما شهدت العقود التي أرسيت في العام 2016 وتيرة مماثلة، إذ بلغت قيمتها 2,2 مليار دينار في مايو من العام 2016.

أوضح تقرير «الوطني» أن الإنفاق الحكومي الرأسمالي وتحسن وتيرة تنفيذ المشاريع ساهما بدعم النمو الاقتصادي، إذ تطمح خطة التنمية الحكومية في استثمار ما يصل إلى 34 مليار دينار بحلول العام 2020. ويشمل ذلك استثمار القطاع الخاص تماشيا مع تنفيذ العديد من مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص بما فيها مشروع محطة شمال الزور.

4,5٪ نمو القطاع غير النفطي في 2017

إذ تسارع النمو إلى 8,4٪ على أساس سنوي خلال شهر مارس 2016. ومن المحتمل أن يصل متوسط وتيرة نمو الائتمان في نهاية العام 2016 إلى 7٪ مرتفعا من 6٪ في 2015. ومن المفترض أن يرتفع متوسط النمو إلى 7,5٪ بدعم من قوة الإقبال على الاقتراض وقوة البنوك وازدحامها. ومن المفترض أن يتحسن نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 2,9٪ في 2016 و 3,3٪ في 2017. وتوقع التقرير أن يرتفع إنتاج النفط بواقع 2٪ بعد تراجعها لمدة عامين. ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى عودة الإنتاج في حقل الوفرة والخفجي.

ذكر تقرير «الوطني» ان القطاع غير النفطي حافظ على متانته رغم تراجع أسعار النفط، ويقدر أن نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي قد تسارع إلى 3,5٪ خلال العام 2015 ومن المتوقع أن يبلغ 4٪ إلى 4,5٪ خلال العامين 2016 و 2017. ونرى أن وتيرة النمو قد بدأت بالتحسن منذ العام 2014 تماشيا مع تنفيذ الحكومة مشاريع التنمية. كما تحسن النمو بدعم أيضا من ثبات واستقرار قطاع المستهلك على خلفية ثبات وتيرة التوظيف الحكومي. وقد عكس الائتمان المنمو للقطاع الخاص التحسن في النشاط الاقتصادي.



نمو الاقتصاد الكويتي شهد متانة رغم تراجع النفط بدعم من الاستثمار الحكومي واستقرار قطاع المستهلك

**النفط سيرتفع إلى 60 دولاراً في 2017**  
**الائتمان سيرتفع إلى 7,5٪ بدعم الإقبال على الاقتراض**

قال تقرير ادارة البحوث الاقتصادية في بنك الكويت الوطني: ان نمو الاقتصاد الكويتي شهد متانة رغم تراجع أسعار النفط، حيث من المتوقع أن يسجل النمو غير النفطي تسارعا طفيفا خلال العامين 2016 و 2017 بدعم من الاستثمار الحكومي واستقرار قطاع المستهلك، مع تمتع الحكومة بوضع مالي جيد على الرغم من تراجع أسعار النفط الذي بدأ منذ منتصف العام 2014 وفرض ضغوطاته على الميزانية، متوقعا أن تستمر الحكومة بدعم الإنفاق الرأسمالي والحفاظ على

ثبات وتيرة نمو التوظيف لاسيما توظيف المواطنين. وأضاف التقرير ان التدني في أسعار النفط قد تسبب في تسجيل عجز مالي طفيف نسبيا، ونقدر تسجيل عجز بنحو 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنة المالية 2015-2016 وعجز آخر مماثل خلال السنة المالية 2016-2017 ليتراجع لاحقا بصورة ملحوظة خلال السنة المالية 2017-2018. وبجانب الإجراءات العديدة المتخذة لسد العجز قامت الحكومة بتقديم حزمة من الإصلاحات تشمل قوانين إصلاحية

مالية مهمة من شأنها تحقيق الاستدامة المالية على المدى القريب إلى المتوسط. كما تشمل الحزمة العديد من الإصلاحات الهيكلية التي ستعمل على إنعاش التنوع الاقتصادي والتقليل من الاعتماد على قطاع النفط كمصدر للدخل. وتوقع التقرير أن تتراجع الضغوطات التي يواجهها الوضع المالي في الكويت خلال العام 2017 تماشيا مع تحسن تدريجي في سعر مزيج برنت لبقية العام 2016 ودخولا بالعام 2017، وان يبلغ متوسط مزيج برنت ما يقارب 45

مقدور الكويت للسيطرة على العجز المالي ما تمتلكه من احتياطات مالية كبيرة تتمثل في صندوق الثروة السيادي والذي تقدر قيمته بنحو أكثر من 400٪ من الناتج المحلي الإجمالي ما سيضمن للكويت اجتناب فترة انخفاض أسعار النفط بسهولة نسبية ودون أن

12٪ نسبة العجز من الناتج المحلي خلال 2016-2017

على ترشيد الإنفاق، إذ تم خفض المصروفات الحكومية بنحو 15٪ في السنة المالية 2016/2015. وشكل خفض دعم الوقود الذي اعتمدت تكلفته على انخفاض أسعار النفط نحو نصف هذا التقليل بينما خفضت الحكومة الإنفاق غير الضروري النصف الآخر.

تضطر إلى خفض الإنفاق بنسب مرتفعة. وفي حين يتوقع أن تتجه الحكومة إلى أصولها السائلة لتمويل جزء من العجز، يرجح أن يلعب إصدار الديون دورا مهما. وجاءت استجابة الحكومة لتراجع أسعار النفط من خلال التركيز

لمنسنة المالية 2015/2016 المنتهية في شهر مارس (2016)، مرجحا أن نشهد عجزا آخر مماثلا في السنة المالية 2016/2017 لترتفع بعد ذلك أسعار النفط في السنة المالية 2017/2018 ويتقلص العجز إلى ما يقارب 2,8٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وأكد التقرير ان في

لغت تقرير «الوطني» ان التمويل الحكومي لايزال في حالة عجز نظرا لاستمرار انخفاض أسعار النفط ما دون سعر التعادل المقدر لقطاع الكويت الذي يبلغ نحو 60-65 دولارا. وتشير التقديرات إلى تسجيل عجز بنحو 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي

قدر تقرير «الوطني» حاجة الحكومة إلى ما يقارب 10-15 مليار دينار لتمويل العجز في السنوات الخمس المقبلة، وفي حين أن الحكومة ستعتمد على الأرباح اعتمادا كبيرا على صندوقها الأساسي للثروة السيادية لتمويل العجز في المدى المتوسط، سيلعب إصدار الدين دورا مهما أيضا. يذكر أن الحكومة تمتلك نحو 25-30 مليار دينار في صورة أصول أجنبية سائلة في صندوق الاحتياطي العام، وهي تحت تصرفها لتمويل عجز الموازنة. وثمة 130-140 مليار دينار أخرى في صندوق احتياطي الاجيال القادمة غير متاحة للإنفاق الحكومي بسهولة. وتعتمد الكويت للجوء إلى إصدار السندات على الرغم من امتلاكها صندوق ثروة سيادي ضخم، وقد بدأت وزارة المالية في وضع الأسس

15 مليار دينار لتمويل العجز

القانونية والمؤسسية لبرنامج إصدار هو الأول من نوعه في مجال التمويل الحكومي. ويشمل هذا البرنامج إنشاء وحدة لإصدار السندات ولجنة للتنسيق، كما أعدت الوزارة مسودة لقانون الصكوك الذي يسمح للحكومة بإصدار أدوات دين وفق أحكام الشريعة الإسلامية لتلبية حاجة سوق التمويل الإسلامي المتنامي. ومن المتوقع أن يكون الإطار التنظيمي جاهزا قبل نهاية عام 2016.

وقد صرحت وزارة المالية انها تنوي إصدار سندات محلية بقيمة 2 مليار دينار خلال السنة المالية الحالية. وقد بدأت بالفعل بإصدار سندات بالعملة المحلية بدءا من أبريل الماضي الذي يمثل بداية السنة المالية 2016/2017 إذ جمعت 850 مليون دينار مما رفع مديونية الدولة إلى 2,4

مليار دينار (7٪ من الناتج المحلي الإجمالي). وكان الهدف من الإصدار الأخير زيادة متوسط مدة الدين الحكومي، مع نسبة أكبر في سندات مدة 5-2 سنوات، وتمثل السندات استحقاق مقارن بنسبة 31٪ في نهاية مارس 2016. كما أعلنت الحكومة نيتها اللجوء إلى سوق السندات العالمية واثنا قد تصدر سندات بالعملة الأجنبية بقيمة 3 مليارات دينار. وتعد هذه الخطوة مهمة للكويت التي قد تستفيد من تصنيفها الائتماني المرتفع وتستفيد أيضا من الأسعار العالمية المنخفضة. وثمة سبب مهم آخر للجوء إلى الأسواق العالمية يتمثل في تخفيف بعض الضغط الواقع على السيولة المحلية بتوفير أموال من الخارج.

نسبة عرض النقد (2ن) إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي 140٪ في شهر مارس، وهو ما كان المتوسط منذ الأزمة المالية. ومع ذلك، فقد شهدت البنوك بعض الضيق في السيولة، مع انخفاض الاحتياطيات الفائضة بواقع 9,3٪ خلال السنتين الماضيتين في شهر مايو 2016. وارتفعت أسعار الفائدة خلال السنة الماضية

اعتبر تقرير «الوطني» ان هناك العديد من المخاوف بشأن ظهور بعض الضغوطات على السيولة لما شهدته الحكومة من عجز وتقلص في فائض الحساب الجاري بنسبة كبيرة، حيث تباطأ نمو عرض النقد بمفهومه الواسع (2ن) الذي تراجع من 10٪ في 2013 إلى 3,4٪ في 2014 و 1,7٪ فقط في 2015، إلا أن مستويات السيولة ما زالت جيدة. وبلغت

9,3٪ انخفاض الاحتياطيات الفائضة خلال سنتين

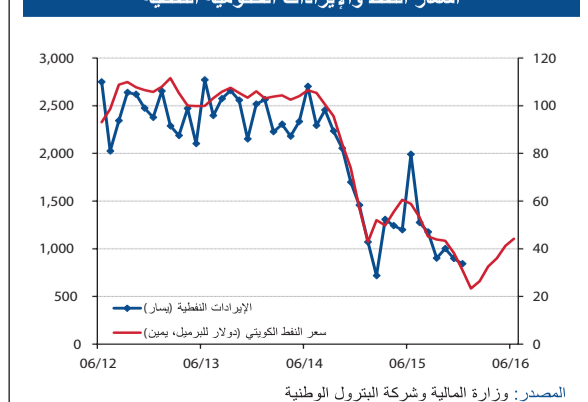
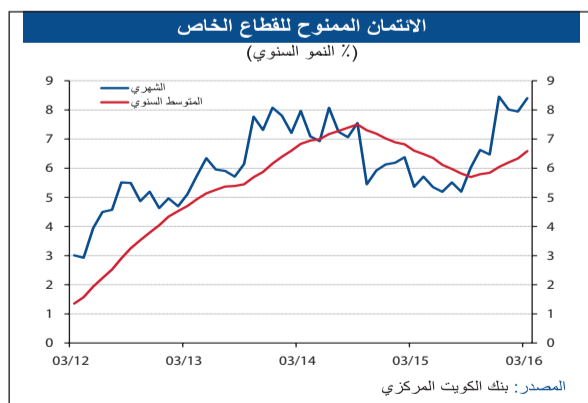
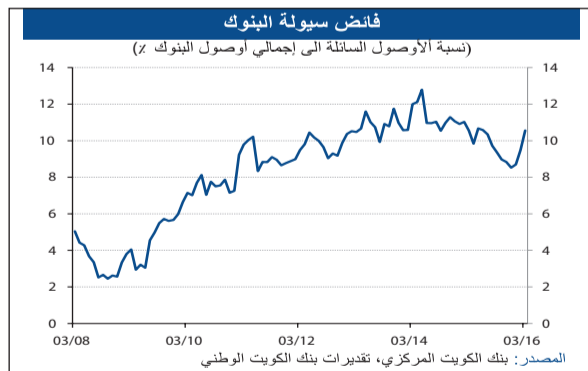
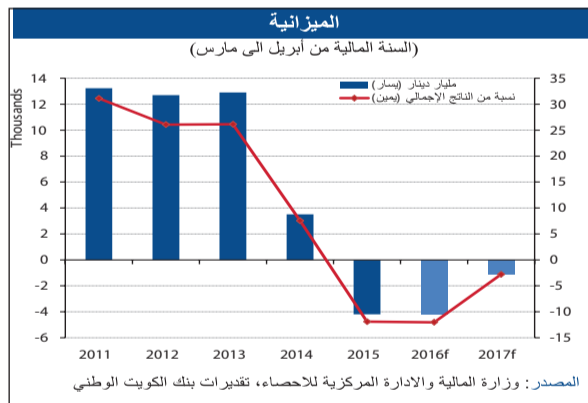
إثر ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية. ورفع بنك الكويت المركزي أسعار الفائدة حسب سياسته بواقع 25 نقطة أساس في ديسمبر 2015 إلى 2,25٪ فور رفع أسعار الفائدة الذي كان متوقعا بشدة من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي، وبلغ سعر فائدة الإنترنت لمدة 3 أشهر 1,5٪ في شهر يونيو 2016، مرتفعا بذلك عن سعر الفائدة العام الماضي البالغ 1,25٪.

إثر ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية. ورفع بنك الكويت المركزي أسعار الفائدة حسب سياسته بواقع 25 نقطة أساس في ديسمبر 2015 إلى 2,25٪ فور رفع أسعار الفائدة الذي كان متوقعا بشدة من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي، وبلغ سعر فائدة الإنترنت لمدة 3 أشهر 1,5٪ في شهر يونيو 2016، مرتفعا بذلك عن سعر الفائدة العام الماضي البالغ 1,25٪.

إثر ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية. ورفع بنك الكويت المركزي أسعار الفائدة حسب سياسته بواقع 25 نقطة أساس في ديسمبر 2015 إلى 2,25٪ فور رفع أسعار الفائدة الذي كان متوقعا بشدة من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي، وبلغ سعر فائدة الإنترنت لمدة 3 أشهر 1,5٪ في شهر يونيو 2016، مرتفعا بذلك عن سعر الفائدة العام الماضي البالغ 1,25٪.

إثر ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية. ورفع بنك الكويت المركزي أسعار الفائدة حسب سياسته بواقع 25 نقطة أساس في ديسمبر 2015 إلى 2,25٪ فور رفع أسعار الفائدة الذي كان متوقعا بشدة من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي، وبلغ سعر فائدة الإنترنت لمدة 3 أشهر 1,5٪ في شهر يونيو 2016، مرتفعا بذلك عن سعر الفائدة العام الماضي البالغ 1,25٪.

إثر ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية. ورفع بنك الكويت المركزي أسعار الفائدة حسب سياسته بواقع 25 نقطة أساس في ديسمبر 2015 إلى 2,25٪ فور رفع أسعار الفائدة الذي كان متوقعا بشدة من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي، وبلغ سعر فائدة الإنترنت لمدة 3 أشهر 1,5٪ في شهر يونيو 2016، مرتفعا بذلك عن سعر الفائدة العام الماضي البالغ 1,25٪.



**أرقام ذات دلالة**

- 12٪ نمو القروض الشخصية خلال مارس
- 28٪ تراجع المبيعات العقارية خلال 12 شهرا
- التضخم قد يتراجع إلى 2,7٪ في 2016
- 1,5 مليار دينار استردتها الكويت من استثماراتها الخارجية
- البقية على موقع «الانباء» [www.alanba.com.kw](http://www.alanba.com.kw)